

كلمة الدكتور جوزف طريبيه  
رئيس مجلس إدارة جمعية مصارف لبنان  
رئيس الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب  
في حفل افتتاح "منتدى الاقتصاد العربي" الدورة 19  
فندق انتركونتيننتال فينيسيا - بيروت، 26-27 أيار 2011

أصحاب المعالي والسعادة  
أيها الحضور الكريم

يسرني، باسمي ونيابة عن زملائي في جمعية مصارف لبنان، أن أضم صوتي للترحيب بضيوفنا الكرام، وأن أعبر عن اعتزازنا بالمشاركة في تنظيم هذا المنتدى الهام الذي يجمع، كل عام، كبار المسؤولين الحكوميين مع نخبة القيادات الاقتصادية والمالية والاستثمارية، وفي بيروت بالذات التي لا تفقد بريقها وحضورها مهما تعقدت أوضاع البلد في الداخل أو تعاضمت الأحداث في محيطها.

نحن بالفعل أحوج ما نكون حالياً، إلى مثل هذه المناسبات للتلاقي والحوار والسعي إلى تكوين فهم مشترك لأبعاد المرحلة الحاضرة والمقبلة. ففي خضم تطورات وتحولات مذهلة وغير مسبوقة في تاريخ منطقتنا، إن من حيث طبيعة ما يحصل وسرعته أو من حيث شموليته ونتائجه، فإن المشهد السياسي العربي الذي يتكون تبعاً مع كل حدث هو مشهد مختلف بكل معنى الكلمة. وقد يصعب تحديد الصورة المكتملة للمشهد الآن، لكن الملامح الظاهرة تؤكد أننا بصدد عصر عربي مختلف ومناخات إقليمية ودولية جديدة.

ففي صلب هذه الملامح، نحن نشهد تغييرات جذرية في أنظمة الحكم أو في السياسات والركائز الأساسية لإدارة شؤون البلاد، يصاحبها تبدلات استراتيجية في هويات وأدوار مراكز الثقل الإقليمي من منظومة دول مجلس التعاون الخليجي إلى تركيا إلى إيران إلى الشمال الأفريقي ويجاريهما معا تدخل أممي ودولي لا يقل شأناً في أهميته، وفي دوره المؤثر في صياغة واقع جيوسياسي يختلف تماماً عن الصورة النمطية التي اعتدناها طوال عقود.

وقد يبدو الحديث عن الاقتصاد وشجونه في ظل هذه المعمة خارج القضايا الساخنة التي تثير الاهتمام العام مقارنة ببيوميات الأحداث المتسارعة في أغلب بلدان المنطقة. لكن النظر في عمق هذه التحولات، أسباباً وحيثيات، يفضي إلى استنتاج منطقي بأن الشأن الاقتصادي يقع في صلبها، وسيكون حتماً في صدارة نتائجها بعد بلوغ مرحلة الاستقرار.

وحقيقة فإن التطورات المتواصلة أحدثت تغييراً جوهرياً في المعطى السياسي السائد، وبدأت ملامح هذا التغيير بالارتسام، وأهمها التبدل الحاصل في صورة الحياة العامة داخل بعض الأنظمة السياسية القائمة، وارتفاع وتيرة المطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي ي قبلها الوعود بالمزيد من الانفتاح والحرية على الصعيد السياسية والثقافية والإعلامية والاقتصادية.

وإذ نتطلع إلى عودة الاستقرار وهدوء حالات الغليان التي تمددت سريعاً في الفضاء السياسي العربي، فإننا نلاحظ أن التحركات الحاصلة تجتمع على عنوان واحد هو الإصلاح وترفع شعار تعميمه في كل المجالات، وفي مقدمها:

- إصلاحات سياسية، تؤمن توسيع قاعدة المشاركة والفصل بين السلطات وتداولها.
- إصلاحات اقتصادية، تستهدف التركيز على تسريع التحول إلى الاقتصادات الإنتاجية، وتنويع مصادر الدخل، وتوزيع أكثر عدلاً للثروة، ورفع إنتاجية القطاع العام، وتحسين سياسات التشغيل ومكافحة البطالة.
- إصلاحات اجتماعية، تخفف من عمق الهوة بين الطبقات الأكثر غنى والأكثر فقراً، وتعيد الاعتبار للطبقة الوسطى كحلقة اتصال وتواصل، وضخ استثمارات مجدية في إصلاح التعليم والتدريب والتكنولوجيا والرعاية الاجتماعية والصحية.
- إصلاحات قضائية، تساهم في مكافحة الفساد وتصويب مكامن الخلل عبر إحقاق الحق وتعميم سيادة العدالة.

إن الإصلاح هو الركيزة الأهم لبناء الثقة كمبر إزامي مثالي لبلوغ الاستقرار الحقيقي وتعميم فوائده، وهذا ما نطمح إليه جميعاً دولاً وشعوباً وأنظمة. والإصلاح بمفهومه الشامل على الصعيد الوطني هو المسار الأمثل لإعادة صياغة خريطة طريق طموحة الرؤى والأهداف لمنظومة العمل العربي المشترك، ترمي إلى تعزيز التكامل الاقتصادي، وتفعيل التجارة العربية البينية وتسهيل انسياب رؤوس الأموال والسلع والخدمات داخل منظومة الدول العربية بية على نحو يضمن التنمية المستدامة لاقتصادات هذه الدول ورفاهية شعوبها.

أيها الحضور الكريم،

في خضم هذه المناخات المعقدة والمتخمة بالأحداث، يبقى لبنان ملاذاً آمناً للاستثمار رغم ما نشهده من تقلبات سياسية ومن تأخير في إنهاء الأزمة الحكومية المستمرة منذ أشهر.

صحيح أن الاقتصاد شهد بعض الانكماش في الأشهر الماضية دفعت إلى خفض ترقيات النمو من متوسط 9 في المئة المحقق في السنوات الماضية، لكننا لا زلنا نعول خيراً على معطيات النصف الثاني من العام الحالي، والتي قد تعيد تصحيح هذه الترقبات من 3 إلى 5 في المئة وربما أعلى، إذا ما أحسن سياسيونا التصرف في معالجة الاستحقاقات القائمة بما فيها منع الشغور في مركز القرار النقدي والتجديد للسياسات الناجحة التي أسهمت بفعالية في حماية النقد وتكوين احتياطات قياسية وتطوير بنية القطاع المصرفي وفي حفز النمو الاقتصادي ومعالجة العجز المالي للدولة.

لقد شهد لنا العالم، بعد الأزمة المالية الدولية، بأننا نموذج اقتصادي وبالأخص مصرفي يحتذى في إدارة التعامل مع ظروف وأوضاع غير مؤاتية للعمل والإنتاج والتقدم. وهذا ما يعزز آمالنا بتنبه السياسيين والفعاليات المحلية إلى أهمية الاستثمار في الثقة عبر تصحيح مكامن الخلل في ممارسة السلطة، وفي تعزيز نهوض دولة المؤسسات. ولدينا كل القدرات اللازمة للعودة إلى التميز في النمو إذا ما أحسنا إدارة شؤوننا الداخلية، وتمكنا من طرح برامج طموحة لإعادة بناء وتحديث البنى التحتية بالشاركة مع القطاع الخاص، وإقرار القانون الخاص وآلياته للتنقيب عن النفط والغاز بعدما أظهرت المسوحات العلمية إشارات واعدة في عمق المياه الإقليمية.

إننا نعتقد أن تثبيت الاستقرار سياسياً وأمنياً وإعادة انتظام عمل مؤسسات الدولة بكل سلطاتها، هي مهمة واجبة وملحة لكل القيادات والفعاليات المحلية. فنمو الناتج الوطني، على أهميته، لا يمثل مؤشراً كافياً للتنمية الشاملة، بل يلزم أن يترافق مع تعزيز الثقة الداخلية والخارجية وإدخال تحسينات مطردة في حياة الناس والتقديمات الصحية والاجتماعية ورفع مستويات التعليم وتيسيره بما يتوازن مع موازنات الأسر والنهوض بالبنى التحتية والمرافق العامة وإعادة الاعتبار جدياً للمؤسسات والقانون بما يفضي إلى تكامل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية وفي إنتاج مناخ استثماري حقيقي. وهذا ما يستدعي من الدولة وأصحاب القرار وفعاليات مجتمعنا المدني إرساء رؤية وبرنامج متكاملين تصب كل الجهود في إطارهما.

ولعل الأهم في دورة الاقتصاد الوطني، وأكثر القطاعات جهوزية لمواكبة الفرص المتاحة للعودة إلى النهوض القوي هو القطاع المصرفي اللبناني الذي يدير حالياً موجودات محلية تفوق 137 مليار دولار، ويملك وجوداً مباشراً في أغلب دول المنطقة وفي أسواق دولية كبرى. فهذا القطاع بما يزر من إمكانات وطاقات متنامية ببنوية ومالية وبشرية، هو قطاع سليم وكفوء، ويشكل أحد أهم مكامن القوة في الاقتصاد الوطني وخط الدفاع الحصين بمواجهة المصاعب والأزمات التي يتعرض لها. وهو أيضاً أحد أهم الجسور للتمدد الاقتصادي الخارجي، على خطوط الرساميل والاستثمارات والائتمان والتمويل والانتشار والتواجد في الأسواق الإقليمية والدولية.

أختم كلمتي متمنياً لهذا المنتدى النجاح، مع شكري لإصغانكم.